

الفصل السادس من كتاب
جغرافية الحضرة : منظور عالمي
النظم الحضرية الوطنية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

على المستوى الوطني ، تعد المدن جزءاً من نظام معقد من الأماكن الحضرية المترابطة وعناصر أساسية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة والأمة . إن الترابط بين المدن والبلدات يجعل النظر إلى الدولة كنظام للأماكن الحضرية بدلاً من سلسلة من المستوطنات المستقلة عن بعضها البعض . فمفهوم النظام الحضري يشير إلى مجموعة من البلدات والمدن التي ترتبط ببعضها البعض بطريقة تعني أن أي تغيير كبير في عدد السكان والحيوية الاقتصادية والعمالة أو الخدمة في أي واحد من المراكز الحضرية سيكون له تداعيات على أماكن أخرى .

في هذا الفصل نحن في صدد دراسة الوظائف الحضرية والأنواع المختلفة من الأماكن الحضرية داخل أراضي الدولة ، ومراجعة النظريات الرئيسية لوصف وشرح تطور النظم الحضرية الوطنية . وعلى الرغم من أن التركيز الرئيسي لهذا الفصل هو على المستوى الوطني ، يجب أن نتذكر أن النظم الحضرية الوطنية تختلف من حيث درجة إنغلاقها أو انفتاحها على التأثيرات الخارجية . يصنف (Pred (1977) الأنظمة الوطنية للمدن بناءً على درجة الانفتاح / الإنغلاق ومستوى الترابط الداخلي بينها إلى أربع فئات :-

١. البلدان التي لا توجد فيها أنظمة حقيقية للمدن ، تتميز بالقليل من التبادل الاقتصادي والاجتماعي بين المستوطنات ومع العالم الخارجي (أي الترابط المنخفض والإنغلاق العالي). هناك عدد قليل من الأمثلة الحالية لهذه الفئة فدول العالم الثالث بشكل عام لديها شكل من أشكال هذا النظام الحضري ، بدرجة محدودة من التبادل الداخلي والاتصال وبعض الروابط الخارجية . أفضل الأمثلة لذلك هي من التاريخ . تتميز العديد من بلدان أوروبا في العصور الوسطى بعدد قليل من المراكز الحضرية المستقلة التي تعمل بمثابة أسواقا للمناطق المحيطة بها ، وتبادل محدود مع المراكز الأخرى (ينظر الفصل الثالث).

٢. البلدان التي يحدث فيها القليل من التبادل بين المراكز الحضرية ، وبدلاً من أن تكون مستقلة ، يحقق كل مركز علاقات خارجية قوية (أي انخفاض الترابط الداخلي وانفتاح خارجي) . هنا لا يوجد نظام وطني للمدن ولكن قد توجد مراكز فردية تشكل جزءاً من نظام تبادل دولي . ومدن الموانئ في القرن الثامن عشر ، والدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر اتسمت بمثل هذه الميزات . حتى اليوم هذا الشكل مستمر في الهيكل الحضري المركز خارجياً في بعض دول العالم الثالث بسبب الجمود في العلاقات الداخلية ، والتركيز المستمر على الصادرات وتفضيلات الموقع من قبل المنظمات متعددة الجنسيات .

٣. الدول التي تتميز بالبلدات والمدن ذات المستوى العالي من الاعتماد المتبادل ولكن حيث يخضع النظام بأكمله لتأثيرات خارجية قوية (أي عالية الاعتماد المتبادل وانغلاق منخفض). وهذا يشمل معظم دول أوروبا الغربية ، والتي تكون بشكل عام عالية التطور وصغيرة نسبياً من حيث شروط عدد السكان أو الأراضي . ترتبط المستويات العالية من التطور بالتخصص والتبادل والاعتماد المتبادل داخل نظام المدن الوطني ؛ في حين أن الحجم الصغير يؤدي إلى مستوى عالٍ في التجارة الدولية (فيما يتعلق بالإنتاج المحلي) مع النقل القوي وروابط معلوماتية لمدينة أخرى حول العالم .

٤. الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتجمعات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي . في هذه البلدان أو مجموعات البلدان يتم تحفيز حركة السلع بين المدن من خلال عدم وجود حواجز جمركية وحصر للتجارة ، في حين إن وجود مثل هذه الحواجز أمام التجارة الخارجية يؤدي إلى درجة عالية من الإغلاق نسبياً .

أنواع المراكز الحضرية في النظام الوطني

تستوعب معظم المدن مجموعة من الوظائف ، مع اختلاف نسبي في الأهمية بين الأماكن . وقد سعى الباحثون لفرض بعض النظام على هذا التنوع الوظيفي من خلال تصنيف المستوطنات من أجل الحصول على نظرة ثاقبة لمميزاتها . تتراوح مخططات تصنيف المدن من الوصف العام البسيط إلى تلك القائمة على تقنيات إحصائية متعددة المتغيرات . أحد أقدم الأمثلة على تصنيف المدن هو تحليل هاريس (١٩٤٣) لـ ٦٠٥ مدينة في الولايات المتحدة . بعد أن أدرك أن جميع المدن الكبيرة متعددة الوظائف ، سعى هاريس إلى تحديد "المستويات الحرجة" للتوظيف في مهن معينة لتفصل بين المدن إلى أنواع وظيفية محددة بوضوح . بنى هاريس إطار التصنيف بفحص ملامح التوظيف في المدن ثم تحديد الحد الأدنى بشكل حدسي لمستويات التوظيف لتسعة أنواع وظيفية . فعلى سبيل المثال : "كانت مدن التصنيع التي استأثر فيها التصنيع بنسبة ٧٤ % على الأقل من إجمالي العمل في التصنيع والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة (أكبر مدينة في هذه المجموعة كانت ديترويت) . قدم تصنيف هاريس معياراً لتصنيفات المدن اللاحقة التي أصبحت التقنيات الحاسوبية أكثر قوة ، وشملت أعداداً أكبر من المتغيرات .

أدى نقد التعريف الشخصي للطبقات بواسطة هاريس إلى اشتقاق مناهج إحصائية تعتمد البيانات الأولية . مثال رئيسي لذلك ، التصنيف الإحصائي متعدد المتغيرات للمدن البريطانية حسب موسر وسكوت (١٩٦١) ، وتوظيف ما مجموعه سبعة وخمسين قياساً لحجم وهيكل السكان والتغيير والأسر والسكن والطابع الاقتصادي والطبقة الاجتماعية وخصائص التصويت ، والصحة والتعليم . فكانت دراسة عن الفروق الحضرية ، وتحليل وظيفي أضيق . أنتج تحليل مجموعة البيانات للمكونات الرئيسية أربعة عشر نوعاً من المدن (مع استبعاد لندن منذ ذلك الحين إذ كانت "مختلفة جداً عن المدن الأخرى ليتم تضمينها في أي مجموعة") .

على الرغم من التعقيد التقني المتزايد ، لم يتم الاعتراف بتصنيفات المدن على أنها تقدم مساهمة كبيرة في التطور النظري لجغرافية الحضر . فقد عدت التصنيفات وصفية في الأساس (وبالتالي قديمة) ، وتوفير خرائط توزيع توضيحية بدلاً من شرح بشكل أساسي لمعظم المواقع . بحلول أوائل السبعينيات كان النقاد قادرين على القول بأن التصنيفات المختلفة قد أضحت غاية في حد ذاتها بدلاً من أن تكون أساساً لفهم الوظيفة الحضرية أو لمعالجة المشاكل الحضرية . استجابة لهذا النقد اجريت دراسات لتصنيف المدن كخطوة أولية في تحليل العمليات الحضرية والمشاكل . النموذجي لهذه الدراسات كان فحص نويل وستانباك (١٩٨٣) للنمو التفاضلي لمدن الحزام الشمسي وحزام الثلج . فمن أجل اختبار الرأي القائل بأن مدن الحزام الشمسي كانت تجمع للسكان والعمالة على حساب مدن الحزام الثلجي ، قاما أولاً بتجميع معلومات عن ١٤٠ مدينة أمريكية باستخدام حاصل الموقع " قياس نسبة سكان المدينة في صناعة معينة كنسبة مئوية من الحصة من العمالة في نفس الصناعة داخل الاقتصاد الأمريكي" . أثمر ذلك أربعة أنواع من المدن الرئيسية تم تحديدها .

ثم تم استخدام التصنيف كأساس لتحليل تدفق الناس و النشاط الاقتصادي بين المدن في مناطق مختلفة . وقد وجد أن نمو مدن الحزام الشمسي بمعدل أسرع من مدن الحزام الثلجي ككل . ودراسة خاصة أخرى كشفت اختلافات كبيرة بين أنواع المدن في هذا الاتجاه العام . فعلى سبيل المثال ، بينما تم نقل أنشطة التجميع إلى مواقع الضواحي في حزام الشمس ، المنتج عالي المستوى ، فقد ظلت الخدمات في المدن الكبرى ، ومعظمها كان في حزام الثلج . هذا النوع من البحث يظهر الفائدة المحتملة لتصنيف المدن (إلقاء الضوء على عمليات إعادة الهيكلة

الاقتصادية وإعادة توزيع السكان) وقد أثبتت أبحاث تصنيف المدن أيضًا قيمتها في مقارنة أنواعا مختلفة من المدن فيما يتعلق بمقاييس الاحتياج والمشقة والضغط المالية .
 ربط لوجان ومولوتش (١٩٨٧) تصنيف المدن بنتائج معينة (مزايا أو المساوي) تتعلق بالأفراد والمجموعات الاجتماعية (من حيث ، الإيجارات المحلية ، الأجور والثروة والضرائب والخدمات والحياة اليومية) . وهكذا ، فالسكان الأثرياء من "مراكز الابتكار" لديهم أفضل العوالم ؛ واستمرار تدفق المهاجرين من أصل اسباني في مدن "الدخول" ، يؤدي إلى مزيد من الفصل العرقي ؛ ومن غير المحتمل أن توفر مراكز الإنتاج ومعظم "مراكز التقاعد" إعادة توزيع من خلال الضرائب ؛ ومدن "المقر" المتنامية لديها أعلى معدلات تضخم وأسعارا للمساكن وتتميز "الملاعب الترفيهية" بمستويين اقتصاد يضم العديد من عمال الخدمة ذوي الأجور المتدنية وعدد قليل نسبياً من أصحاب الأجور المرتفعة من المديرين .
 من الواضح أن البحث في الوظيفة الحضرية قد قطع شوطا طويلا منذ بداية التصنيفات الحضرية الوصفية إلى مواقع يمكن أن تساهم فيه تصنيفات المدينة في فهم العمليات الحضرية ، وصياغة ورصد نتائج السياسة الحضرية .

نظريات النظام الحضري

توجد المستوطنات الكبرى لأن بعض الأنشطة التي يمكن القيام بها بشكل أكثر كفاءة تتطلب التجمع مع بعض بدلاً من التشتت . وفحص خريطة تعرض النمط المكاني للمراكز الحضرية تساعد في تصنيف المستوطنات في المنطقة إلى ثلاثة عناصر تعكس الوظائف الحضرية المختلفة :-

١. نمط خطي يتكون من مراكز النقل التي تؤدي إلى "كسر الحجم" أو "اقتحام خدمات النقل (مثل نقل البضائع من السفينة إلى السكك الحديدية) ، والتي من أجلها ترتبط المواقع بشبكة طرق النقل؛

٢. نمط عنقودي يتكون من أماكن تؤدي أنشطة متخصصة مثل التعدين ، وحيث يرتبط الموقع بتوطين الموارد ؛

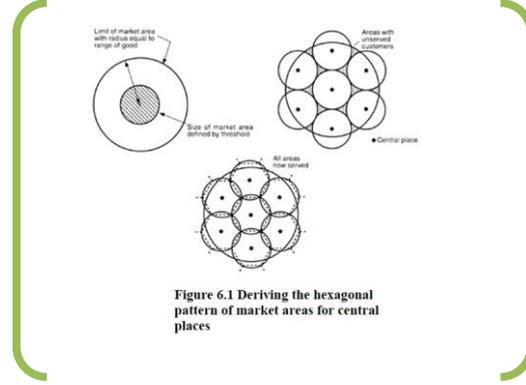
٣. نمط موحد يتكون من أماكن وظيفتها الأساسية توفير مجموعة من السلع والخدمات إلى المنطقة المحيطة ، والتي تتطلب أن تكون في متناول السكان الذين يستخدمونها .

تقوم معظم المدن ، حتى لو كانت تستند في البداية إلى وظائف متخصصة ، بتطوير وظيفة خدمة للمنطقة المحيطة . فالمستوطنات التي تتفاعل مع السلع والخدمات وتوفرها للمناطق النائية والمجاورة لها إضافة إلى المقيمين فيها قد تم تسميتها أماكن مركزية . بحكم التعريف ، يرتبط موقع الأماكن المركزية ارتباطاً وثيقاً بتوزيع السكان . إذا كان سكان منطقة منتشرين بالتساوي ، سيتم توزيع المستوطنات التي تخدمها بالتساوي . وإذا كان توزيع السكان غير متوازن سوف تتركز الأماكن المركزية غير المستوية في المواقع الأكثر سهولة .

وبعض الأماكن المركزية في مواقع مواتية لتلبية المزيد من الناس ويمكن أن تقدم أكثر خدمات تخصصيا ؛ تميل هذه المراكز إلى النمو بشكل تدريجي . هذا النمو التفاضلي تنتج عنه درجات مختلفة من الأماكن المركزية تتميز بأحجام سكانية مختلفة و مناطق نفوذ مختلفة . حقيقة أن هذا الترتيب للأماكن الكبيرة والصغيرة له في كثير من الأحيان درجة من الانتظام شجعت جهود الباحثين لتشكيل تعميمات حول العلاقة بين الحجم وتوزيع الأماكن المركزية . النظرية الأكثر تطوراً لشرح تنظيم مكان المستوطنات مستمد من عمل كريستالر (١٩٣٣) في جنوب ألمانيا . بعد بيان كريستالر الأصلي في ثلاثينيات القرن العشرين كانت هناك محاولات عديدة لاختبار مقترحاته ولتعديل وتنقيح أفكاره ، مع إعادة صياغة رئيسية اقترحها Losch (1943) .

إن نظرية التوازن المكاني لكريستالر اقتصادية بشكل أساسي من حيث النهج والتنبؤ بكيفية نمط التسوية الأمثل من خلال المنافسة على الفضاء . مثل جميع النماذج ، تمثل نظرية الأماكن المركزية تبسيطاً للواقع وهي بناءً على عدد من الافتراضات .

المبادئ والهندسة الاقتصادية



تنطبق نظرية كريستالر على تلك المستوطنات التي تهتم في الغالب بخدمة احتياجات المنطقة المحيطة بها . لا يمكن أن تكون أهمية دور الخدمة هذا يقاس ببساطة بعدد سكان المكان . في حين أن عدد السكان قد يكون مقياساً للأهمية المطلقة إلا أنه ليس مقياساً لمركزية المستوطنة . فالمركزية هي الدرجة التي يخدم بها المكان منطقتة ، ويمكن أن يقاس ذلك من خلال السلع والخدمات المقدمة . من الواضح أن هناك مراتباً مختلفة للسلع والخدمات : بعضها باهظ الثمن ، وشرائه نادراً ، ويحتاج إلى عدد كبير من السكان لدعمهم (مثل الأثاث والمجوهرات) ؛ البعض الآخر احتياجه يومي ويتطلب عدداً صغيراً من السكان (مثل البقالة). من هذين المفهومين تبرز :-

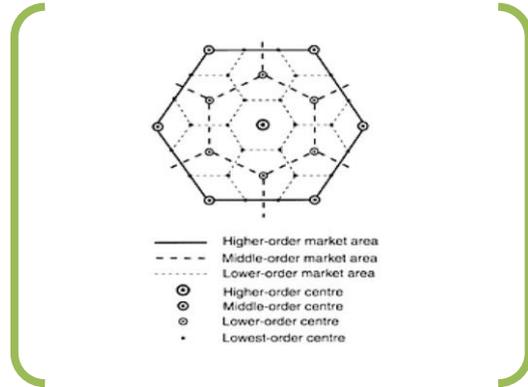
١. عتبة السكان. يتم تعريف العتبة على أنها الحد الأدنى من السكان المطلوب لتقديم السلعة أو الخدمة ، وهو الحد الأدنى لطلب أو خدمة قابلة لديمومة تلبيتها .
٢. نطاق جيد. أقصى مسافة يسافر إليها الناس شراء سلعة أو خدمة . في بعض المدى من المركزي ، يكون السفر مقاساً بالوقت والتكلفة والجهد يفوق القيمة أو الحاجة المطلوبة . من هذين المفهومين يمكن تحديد حد أعلى وأدنى لكل سلعة أو الخدمات . ويتم تحديد الحد الأدنى من خلال العتبة ، والحد الأعلى حسب النطاق . من الناحية المثالية يكون لكل مكان مركزي منطقة تجارية دائرية . من الواضح ، أنه إذا يتم وضع ثلاث أو أكثر من دوائر الظل في منطقة ، تبقى هناك مساحات غير مخدمة . لكي يقضى على أي مناطق غير مخدمة يجب أن تتداخل مناطق الاسواق الدائرية ، وبما أن الناس فيها تختار هذه المناطق المتداخلة أقرب مركز لها تماشياً مع افتراض الحد الأدنى للحركة ، يجب أن تكون مناطق السوق النهائية سداسية الشكل . إن النمط السداسي ناتج عن الطريقة الأكثر فعالية لتعبئة مناطق السوق في السهل لضمان خدمة كل مقيم فيها .

بدأ كريستالر بتحديد المستوطنات النموذجية بأحجام مختلفة في جنوب ألمانيا . ثم قام بعد ذلك بقياس متوسط عدد السكان ، والمسافة ، ومدى تعدادهم في منطقة الريف السداسي . ذكر كريستالر أيضاً أن عدد الأماكن المركزية في كل منها يتبع مستوى التسلسل الهرمي للتسوية نسبة ثابتة (قيمة K) من الأكبر Landeshauptstadt (العاصمة الإقليمية) إلى أصغر

سوق (قرية) . وفي ذلك تبسطت المصطلحات ، لذلك اقترح النموذج أن مستوطنات أدنى مستوى في التخصص (Marktort / قرية) تكون متباعدة وفي محيط المناطق النائية من الشكل السداسي . ومقابل كل ست قرى يكون هناك مكانا مركزيا أكبر متخصص (Amtsort / مركز البلدة) والذي يكون على مسافة متساوية من مراكز البلدات الأخرى .

تشكل Amtsort منطقة سوق أكبر ، متخصص بالخدمات غير المتوفرة في القرية . وبزيادة التسلسل الهرمي حتى الأكثر تخصصا تكون للمستوطنات مناطق داخلية خاصة بها وتكون على مسافات متساوية عن بعضها البعض في النموذج الأساسي ، وتكون أصغر المراكز متباعدة ٧ كم عن بعضها البعض . وفي الأعلى ، مراكز تخدم ثلاث مرات المنطقة (وبالتالي ثلاث مرات السكان) من المراكز ذات الترتيب الأدنى ، وتقع على بعد $\sqrt{3} \times 7 = 12$ كم عن بعضها البعض . وبالمثل ، فإن مراكز منطقة التجارة في المستوى التالي من التخصص تكون مرة أخرى أكبر ثلاث مرات . هذا النوع من الترتيب يسمى التسلسل الهرمي K-3 . فيه عدد الأماكن المركزية في التسلسل الهرمي للتسوية ويتبع المتوالي الهندسية : ١ ، ٣ ، ٩ ، ٢٧ ، وما إلى ذلك من المراكز ، من أجل أن يتم تزويدها بسلع وخدمات عالية الترتيب ، داخل اطار المناطق الرافدة لأماكن مرتبة أعلى وفقاً لقاعدة محددة (قيمة K).

يعرض نمط التسوية هذه الميزات ما سماه Christaller مبدأ التسويق . فالعامل الرئيسي الذي يؤثر على توزيع المستوطنات هو الحاجة إلى أن تكون الأماكن المركزية قريبة قدر الإمكان من السكان الذين تخدمهم . هكذا هرمية ال-٣ ونمط التعشيش تنتج من خلال تطبيق المبادئ الاقتصادية بالتزامن مع الخصائص الهندسية للنظرية بالإضافة إلى الافتراض أن سطح الارض منبسط ، اشتق كريستالر النموذج العام لمواقع المستوطنات وحجمها وتباعدها.



تقييم نظرية الاماكن المركزية

الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى نظرية الاماكن المركزية هي :-

- ١ . لا تنطبق النظرية على جميع المستوطنات ، كونها تقتصر على مراكز الخدمات ، فهي بذلك لا تشمل بعض الوظائف ، مثل الصناعة التحويلية ، التي تخلق العمالة وتجذب السكان .
- ٢ . الحتمية الاقتصادية للنظرية لا تأخذ بالحسبان تاريخ العوامل العشوائية التي يمكن أن تؤثر على نمط التسوية .
- ٣ . تضع النظرية افتراضات غير واقعية حول مستويات المعلومات والعقلية الفطنة المطلوبة لتحقيق قرارات اقتصادية عقلانية ، حتى وإن كان تعظيم الربح هو الهدف الوحيد للسلوك البشري .
- ٤ . يتجاهل مفهوم السكان المتجانسين تنوع ظروف الأفراد .

٥. لم يكن لنموذج كريستالر تأثيرا حكوميا كبيرا نسبياً على الأعمال والقرارات المحلية ، بينما تلعب الحكومات الوطنية والمحلية اليوم دوراً رئيسياً في التأثير على مواقع الأعمال من خلال تقديم المنح لجذب الإلكترونيات ، على سبيل المثال ، الشركات في "سيليكون جلين" في اسكتلندا أو الضغط من قبل رؤساء البلديات في الولايات المتحدة لجذب الاستثمار لمدنهم .

٦. نظرية الاماكن المركزية هي صياغة ثابتة تتعلق بتوزيع مراكز الخدمات في ظل ظروف مفترضة ومستوى معين من التنقل ، مما يعني ضمناً الافتراض أن المستهلكين يتطلعون إلى أقرب مكان مركزي لإرضاء احتياجاتهم .

لقد زادت مستويات التنقل الشخصي بشكل كبير منذ اقتراح النموذج . ولا يقوم المستهلكون دائماً بزيارة أقرب متجر لهم ، فغالباً ما تؤدي رحلات التسوق إلى تجاوز المراكز ذات الترتيب المنخفض للسلع ، مما يؤدي إلى تراجعها . حتى في مجال الدراسة الميدانية الكلاسيكية في ولاية ابوا الاقتصادية أدت إعادة الهيكلة وتحسين البنية التحتية لوسائل النقل إلى تقويض أنماط السفر في الجيرة السكنية . وفي العديد من البلدان المتقدمة ، أدت الاتصالات السلكية واللاسلكية الى "التسوق عن بعد" وبالمحصلة النهائية زيادة تآكل الاحتكاك وتناقص تأثير "المسافة" على سلوك المستهلك .

لم يأخذ كريستالر في الحسبان القيود الزمنية لنظريته ، فالحالة الثابتة هي مجرد خيال في حين أن الحركة حقيقة لا جدال حولها . كل عامل ، يزيد من أهمية سكان المنطقة المركزية ، من عرض وطلب على السلع المركزية وأسعار السلع والنقل وشروط وأحجام الأماكن المركزية الأخرى والمنافسة وغيرها معرضة للتغيير المستمر ، فلم يترجمها نموذج ديناميكي للأبعاد الوظيفية والمكانية للنظام الحضري . لذلك ، فإن أهمية نظرية الاماكن المركزية في شرح أنماط الاستيطان الحالية محدودة . ومع ذلك ، إن الاعتراف بمحدودية نظرية الاماكن المركزية لا يعني رفضها . فالنظرية مفيدة في دراسة وتفسير أين يمكن أن تؤدي الاختلاف بين النظرية والواقع . يقترح Kolars و Nystuen أن المساهمات الرئيسية لكل من كريستالر ولوش في "تحفيز للمزيد من الفكر الجغرافي ، وقدمنا تفسيرات للعالم الحقيقي . بينما لا يوجد دليل يذكر على كمال هيكل الاماكن المركزية الناشئة في العالم الحقيقي ، فالنظرية قد حفزت الكثير من العمل فيما يتعلق ببيع التجزئة وسلوك المستهلك ، في مجالات التخطيط العمراني والاجتماعي .

إعادة بناء نظرية الاماكن المركزية

أعلى مكان مركزي في نموذج كريستالر هو العاصمة الإقليمية (Lamdeshauptstadt)

من ٥٠٠٠٠٠٠ شخص وسكان المنطقة ٣,٥ مليون . يعكس حذف المستويات الأعلى في التسلسل الهرمي للتسوية أساس النموذج في جنوب ألمانيا . ومنذ وقت إنشائها ، زادت العولمة أهمية التفاعل العالمي و المدن العالمية (ينظر الفصل ١٤) ، وهذا يعني إن إعادة تصور نموذج كريستالر سوف يشتمل على قمة التسلسل الهرمي :

١. المدن العالمية ، عادة مع ٥ ملايين شخص أو أكثر داخل إدارتها حدود تصل إلى ٢٠ مليون نسمة في المناطق النائية (على سبيل المثال ، نيويورك أو لندن) ؛

٢. المدن شبه العالمية ، وعادة ما يتراوح عدد سكانها بين مليون و ٥ ملايين نسمة وما يصل إلى ١٠ ملايين نسمة في مناطقهم الداخلية (على سبيل المثال ، العواصم الوطنية وكذلك العواصم التجارية التي ليست مدناً عالمية ، مثل ميلانو أو برشلونة).

نتيجة لزيادة الحراك الشخصي، فقد تراجعت الأماكن في المستويات الدنيا في التسلسل الهرمي لكريستالر من حيث الأهمية حيث فقدت الأماكن المركزية وظائف الخدمة لتصبح قرى سكنية بشكل رئيسي . فقط Bezirkstadt ، التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠٠ نسمة ونائية بقيت في الخدمة ، ومن ١٠٠٠٠٠٠ نسمة ، يحتفظ ألمان المركزي بوظيفة الخدمات المهمة (متجر كبير ومجموعة محدودة من المتاجر الصغيرة). وقد أثرت بعض التغييرات الأكثر أهمية على

المستوطنات في مستويين أعلى ، عادةً ما توجد مدن سوق المقاطعة عبر معظم جنوب إنجلترا وجنوب ألمانيا ومعظم فرنسا . وقد نمت الكثير من هذه في المناطق التي يقع فيها السوق واجتذبت تدفقات السكان من المناطق الريفية المحيطة بها ، وفي المناطق الأكثر ازدهاراً اجتذبت الكثير من الهجرة من الخارج المدن الأساسية .

نظريات الانتشار

واحدة من أكبر عيوب نظرية كريستالر هي الطبيعة الجامدة ، التي لا تمكنها من الاستجابة بسهولة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . وقد دفع هذا بعض الكتاب إلى محاولات لفهم "العمران" على أنه خلافاً لأنماط التسوية المخططة من حيث محدودية التوازن المكاني . البديل ، الاعتراف بأهمية الوقت كبعد في المنظور التاريخي ، بدراسة العمليات التي من خلالها تنتشر التسوية العمرانية عبر منطقة ما من نقطة الاستيطان الأولية . وهناك عدداً من النماذج التي تم ابتكارها في هذا الصدد . يرى (Bylund 1960) ، في إطار حتمية الانتشار ، ستة نماذج بناء على دراسته للاستعمار المبكر . المبادئ الكامنة وراء هذه النماذج تم تطويرها أيضاً بواسطة (Morrill 1962) بشكل احتمالي في محاكاة أنماط الأماكن المركزية بمرور الوقت . الفكرة وراء النموذج هي أن سلوكية الانتشار ، كما يتضح في تأسيس ونمو المستوطنات وخطوط النقل ، تحدث تدريجياً بمرور الوقت ويمكن وصفها بأنها عشوائية ضمن حدود ظروف معينة . والهدف من نهج Morriirs هو حساب النمط العام وليس المواقع الدقيقة للأماكن المركزية .

النموذج المستخدم هو مونت كارلو (نموذج عملية النمو العشوائي) حيث ترتبط مجموعة من الاحتمالات تتحكم بها الظروف البشرية والمادية في اختيار السلوك . درس موريل انتشار الاستيطان في السويد باستخدام هذا المقاربة التاريخية التنبؤية . وبدأ بالاعتراف بأن عدد وحجم مواقع المستوطنات في أية منطقة هو نتيجة تفاعل قوى طويلة ومعقدة . وإن أي دراسة تقترح شرح أصول هذه الأنماط يجب أن تأخذ بالحسبان أربعة عوامل رئيسية :-

١ . الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح و / أو تشجع على تركيز الأنشطة الاقتصادية في المدن ؛

٢ . الظروف المكانية أو الجغرافية التي تؤثر على حجم المدن وتوزيعها ؛

٣ . حقيقة أن هذا التطور يحدث تدريجياً بمرور الوقت ؛

٤ . الإقرار بوجود عنصر عدم اليقين أو عدم التحديد (الحتمي) في كل سلوك .

في حين أن العاملين الأولين هما أيضاً اعتبارات صريحة في نظريات التوازن المكاني الكلاسيكية ، والأخيرين مركزيان بشكل فريد لنظرية الانتشار . البعد التاريخي أمر حاسم ليس لأن ، كما أظهرت دراسة عن الأراضي الهولندية ، التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية يمكن أن يكون لها تأثير جذري على الأداء الفعال لنمط التسوية بمرور الزمن . من الواضح أيضاً أن قرارات الموقع المتخذة على أساس معلومات غير كاملة عرضة للخطأ ، وبالتالي فإن أنماط الاستيطان الحقيقية هي نتيجة للعديد من قرارات أقل من الكمال .

حاول موريل محاكاة تطور نمط المستوطنات في جنوب السويد خلال الفترة ١٨٦٠ من أجل اكتشاف القوى المحلية الرائدة التي توجه التنمية الحضرية والهجرة . فاستنتج : باختصار ، يمكن عد نتائج النموذج واقعية من وجهة نظر التوزيع ، التشابه في البنية المكانية ؛ ومن وجهة النظر العملية ، كاعتراف ومعاملة معقولة للقوى ذات الصلة . وأن الانحرافات الرئيسية ناتجة عن تبسيط الافتراضات وليس عن نهج خاطئ .

وكان بناء نظرية لشرح انتشار الاستيطان داخل الأراضي أساس عمل هيدسون في ولاية أيوا ، حيث حاول دمج نظرية الانتشار مع نظرية الأماكن المركزية . وبالاعتماد على عمل النبات والحيوان حدد علماء البيئة ثلاث مراحل لنشر الاستيطان :

١. التغلغل ، الذي يتضمن تفريق الاستيطان في أراضي جديدة ؛
٢. الانتشار ، الذي تتسبب فيه الكثافة السكانية المتزايدة في إنشاء مجموعات استيطانية و الضغط في نهاية المطاف على البيئة المادية والاجتماعية ؛
٣. المنافسة والسيادة التي تنتج الانتظام في نمط التسوية بالطريقة المقترحة بنظرية الاماكن المركزية .

اختبار تجريبي لهذه الفرضيات باستخدام بيانات الاستيطان من ست مناطق في شرقي ولاية أيوا ، وجدت ثلاثة حالات مختلفة بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٦٠ ، فالزيادة المقترحة في التسوية بانتظام مع مرور الوقت قد حدثت . استخدم فانس أيضًا منظور انتشار تاريخي لا ابتكار نموذج تجاري لتطور الاستيطان ضمن بيئة استعمارية . تصور خمس مراحل رئيسية في تطوير أنظمة الاستيطان ، في كل من جوهر (الوطن البلد والأطراف المستعمرة):

١. الاستكشاف. هذا ينطوي على البحث عن المعلومات الاقتصادية من قبل المحتلين ، لحصاد الموارد الطبيعية . وهذا يشمل الحصاد الدوري للمواد الغذائية الأساسية من منتجات ، مثل الأسماك والأخشاب ،

٢. إنتاج المواد الغذائية الأساسية في المزرعة. زيادة التسوية الحضرية الدائمة يسمح بتصدير السلع الزراعية إلى الدولة الأم التي تمد البلد المستعمر من السلع المصنعة . الموانئ في المستعمرة بمثابة "نقاط التعلق" مع الوطن .

٣. إنشاء مراكز تخزين داخلية . تخترق المستوطنات الداخلية على طول مسافات طويلة تسهل حركة المنتجات الأساسية من الداخل إلى نقاط ساحلية حيث تبدأ في تطوير التصنيع . والمدن أنشئت في مواقع استراتيجية على طول هذه الطرق بمثابة "مستودعات أساسية . كما تشهد هذه الفترة نمواً سريعاً للمراكز الصناعية الحضرية لتزويد كل من الأسواق الخارجية والمحلية .

٤. النضج الاقتصادي والمراكز الحضرية . نمو قطاع التصنيع يؤدي إلى النضج الاقتصادي يرافقه ظهور شكل مركزي من نمط التسوية الذي تتولى فيه مستودعات جمع المواد الغذائية الأساسية مهمة الخدمة وتطويرها كمراكز إقليمية . في الوقت المناسب يتم إنشاء أماكن مركزية أصغر لخدمة الاحتياجات المحلية . بشكل عام ، البنية المكانية للشبكة الحضرية الاستعمارية الخارجية ، يتم تحديدها إلى حد كبير من قبل القوى الخارجية .

هناك أوجه شبه وثيقة بين أنماط التنمية الحضرية في الولايات المتحدة على غرار فانس وتلك التي تم تحديدها في غرب إفريقيا والبرازيل بواسطة Taffe et al . على الرغم من القيمة التحليلية لهذه النظريات ، والتنوع الكبير في التسوية يبدو أن الأشكال والتوزيع تقدم الدعم لخلاف (Bunce 1982) في أن أنماط الاستيطان هي نتاج المنطقة التي يشغلونها . ويرى غروسمان أن "القوانين العامة لا معنى لها خارج الثقافة و السياق التكنولوجي" . فعلى الرغم من القيمة العلمية للنماذج الرئيسية المدروسة أعلاه ، من الصعب تجنب الاستنتاج بأن نظرية عامة لشرح المواقع ، حجم وتباعد المستوطنات أمرا لا يمكن تحقيقه . يعترف الجغرافيون الحضريون الآن بالحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في مستويات مختلفة في المكان لتفسير الأبعاد المكانية والوظيفية المتغيرة للنظم الحضرية الوطنية .

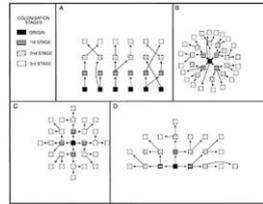


Figure 6.4 Bylund's model of settlement diffusion